دورالقبائل العربية في ارساء دعائم سلطنة الفور علاقتهم بالحواكير والديار (الزيادية أنموذجاً) .

د. أحمد سمي جدو محمد النور

باحث - مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر - السودان

المستخلص:

لقد تناولت الورقة دور القبائل العربية في إرساء دعائم سلطنة الفور، وحددت علاقتهم بالحواكير والديار ، ودرست علاقتهم السياسية مع سلاطين الفور ، من لدن السلطان سليمان سولونج 1640-1670م ، وحتي فترة السلطان محمد حسين 1839-1873م . كما أوضحت الورقة كيف أن هؤلاء السلاطين ، قد كانوا يطلبون العون والمساعدة العسكرية من هؤلاء المشايخ ، لإرساء دعائم الأمن والاستقرار في ربوع السلطنة . كما ظل هؤلاء العرب ، يشكلون السند العسكري والدعم السياسي لأولئك السلاطين . فمنحوهم الحواكير والديار نظير تلقي خدماتهم . الأمر الذي مهد لإعطاء شيوخ القبائل الحق في إدارة شؤون قبائلهم . وذلك بأن سعت الإدارة البريطانية إلي تقوية السلطة القبلية ، لربط الزعماء القبليين بها ، كدرع واق لهم من الإثارة التي يمكن أن تسببها الحركة المهدية الجديدة ، بقيادة السيد عبد الرحمن المهدي ، خلال العقد الثاني من القرن العشرين .

Abstract:

The paper has dealt with the role of the Arab tribes in establishing the Fur Sultanate, and their relationship with the Hawakeer and the homelands, and studying their political relationship with the Fur sultans, from Sultan Suleiman Solong 16401670-AD, until the period of Sultan Muhammad Hussein 18391873- AD. The paper explained how these sultans were asking for military assistance and political support from these sheikhs, to lay the foundations of security and stability throughout the Sultanate. As these Arabs remained, they constituted the bond and political support for those

sultans that are why the Sultans gave the Hawakir and homes in return for receiving their services. This paved the way for giving tribal elders the right to administrate the affairs of their tribes. This is because the British administration sought to strengthen the tribal authority, and to link the tribal leaders to it, as a protective shield from the excitement that could be caused by the New Mahdist movement, led by Sayyid Abd al-Rahman al-Mahdi, during the second decade of the twentieth century.

مقدمة:

من المعروف تاريخياً، أنّ إقليم دارفور،وما جاوره من أقاليم، كان قد شهد في القرنين الثاني عشر والرابع عشر الميلاديين ظهور عدد من الدويلات والممالك الوثنية[1]. هي مملكة الداجو، الذين نجحوا في تأسيس أول دولة قويّة لهم، في القرن الثاني عشر الميلادي في جنوب دارفور- وظلوا يحكمونها – خلال تلك الفترة من جبل مرة لعدة قرون[2]. ثم تلتها مملكة التنجر، التي قامت في شمال دارفور، خلال القرن الرابع عشر الميلادي. وهؤلاء قد حكموا من عاصمتهم « ماسا» الواقعة بين كُتُمْ والفاشر، ثم انتقلت مؤخراً إلى أُوري[3].

تاريخ دارفور السياسي بعد وصول سليمان سولونج إلي السلطة :

ويبدو أن تاريخ دارفور السياسي، قد أصبح أكثر وضوحاً منذ مجئ التنجر، الذين لم يستمر نفوذهم السياسي طويلاً، بحيث أدى اختلاط العرب ، بأحد فروع الفور وهم الكنجارة ،إلى بروز أُسرة الكيرا، التي نجحت في انتزاع حكم دارفور من التنجر[4]. وبواسطة هذه الأُسرة الحاكمة، بدأَ الفور في إدارة نظامهم السياسي من جبل مرة، عندما تمكنوا من تحقيق الوحدة السياسية، بفرض زعامتهم على قبائل الفور بقيادة الكيرا [5] ولكنهم – أى الفور- لم ينجحوا في إقامة دولة إسلامية، على أنقاض دولة التنجر الوثنيين، إلا في منتصف القرن السابع عشر الميلادي، على يد سليمان سولونج (1640-1670م)، وبذلك أصبح السلطان سليمان، هو المؤسس الحقيقي لدولة الفور الإسلامية الناشئة، عندما تمكن من أنَ يقيم فيها، حكومة إسلامية قويّة مرهوبة الجانب[6]. وبعد أن تربع السلطان سليمان، على عرش الفور، إتخذ من طُرَة في شمال جبل مرة ، قاعدة لملكه، تنطلق منها قواته، لتوطيد أركان دولته الوليدة ، ونشر

الإسلام بين سكانها، وتوسيع رقعتها. وفي سبيل تحقيق ذلك، إستعان بعرب البادية المنتشرين في أنحاء السلطنة – كالرزيقات، والتعايشة، والمسيرية وبني هَلْبة، والمعاليه، في الجنوب، والحَمرْ في الشرق، والمَاهريّة والمحاميد وبني حسين في الغرب، والزيادية في الشمال- بعد أن حالفهم لخوض معاركه ضد ملوك السود الوثنيين، الذين قاوموا حركة المد الإسلامي التي انتظمت أرجاء الدولة، وآثروا البقاء على الوثنية، كالبرقو، والزغاوة، والبيقو، والبرتي والمساليت[7]. ولم تقف جحافل جيوش السلطان سليمان سولونج، حتي تَمكّن من إخضاعهم لسطانه ونشر الإسلام بينهم. وبذلك أصبح السطان سليمان سولونج أول سلطان فوراوي، يسعى لتوحيد كلمة المسلمين، ونشر الإسلام في ربوع دولته بل وجعله الدين الرسمى للدولة [8] . كما قضى السلطان سليمان، على حركة المقاومة،التي قام بها التنجر لإسترداد ملكهم المسلوب،ثم تفرغ لبناء الدولة على أُسس متنية، بإستئناف حركة نشر الإسلام، التي أصابها شيء من الرُكوُدْ ، خلال حروبه الداخلية تلك. وقد توفى السلطان سليمان سولونج ودفن في طُرّة، فخلفه إبنه السلطان موسى (1670-1682م)[9]. وقد سار موسى على سياسة والده التوسعية، فقام بغزو كردفان، الواقعة تحت نفوذ الفونج السياسي،بعد مقتل سلطانها جَنْقلْ المسبعاوي عام 1670م . وما أن بعد موسى عن كردفان حتى إستردها الفونج بمساعدة عرب الغدّيات [10] وواصل سلاطين الفور جهود من سبقهم من السلاطين، في بسط نفوذهم السياسي، خارج نطاق جبل مرة، فاتجهت جيوشهم في كل اتجاه، تظفر بهؤلاء، وتُرْهِبْ أولئك، حتى بلغت السلطنة قمة توسعها وازدهارها بضم إقليم كردفان، فى عهد السلطان محمد تيراب (1752-1787م). الذى في عهده إتسعت الدولة إتساعاً لم تشهده في تاريخها، بحيث كان حدها في الشمال بئر العطرون، وفي الجنوب بحر الغزال، وفي الشرق نهر النيل، وفي الغرب مضيق التِرْجَة، الفاصل بين سلطنة دارفور وسلطنة ودّاي[11]. والملاحظ أن خطة السلطان محمد تيراب، قد كانت تسير في إتجاهات واضحة، هي التوسع في الرقعة الجغرافية لدولته، بالفتوحات شرقاً والسير في تنظيم الدولة نحو المركزية، بالإعتماد أكثر على القوة العسكرية، بهدف الإستيلاء على تجارة كردفان ومراكزها المزدهرة، وطرد السلطان هاشم المسبعاوي ، سلطان مملكة المسبعات، بعيداً عن حدود دولته الشرقية[12]. ثم جاء من بعده السلطان عبد الرحمن الرشيد (1787- 1803)

م والـذى بلغـت الدولـة فى عهـده قمـة ازدهارهـا، وأوج عظمتهـا، مـن حيـث الرخـاء والقـوة، نتيجـة لتوسـع تجـارة بـلاده مـع مـصر. وفى عهـد هـذا السـلطان، اسـتمر كذلـك الإتجـاه نحـو المركزيـة في تنظيـم الدولـة، والإعتمـاد عـلى الجيـش النظامـى – الـذى تقـوم باعـداده، والإشراف عليـه وتسـليحه الدولـة، بـدلاً مـن الاعتمـاد عـلى المحاربـين (الكوركـوا*) الذيـن كان يدفـع بهـم المقاديـم مـن الولايـات والأقاليـم المختلفـة، عندمـا تتعـرض الدولـة لغـزو خارجـى[13]. وبإعتماده عـلى القوة العسـكرية الحديثـة، كوسـيلة لفـرض الأَمـن والنظـام، تمـت لـه السـيطره الكاملـة عـلى أرجـاء الدولـة. وتمكـن مـن إرسـاء دعائـم الاسـلام الـذي زاد تأثـيره عـلى حيـاة النـاس، بفضـل النفـوذ الروحـى، الـذى حظـى بـه الفقـرا والعلمـاء فى عهـد هـذا السـلطان، الـذى أَجـرى عليهـم الأزراق والهبـات، ومكـن لهـم في الدولـة. خاصـة وأن السـلطان عبـد الرحمـن نفسـه، قـد كانَ واحـداً مـن أولئـك الفقـرا حتـى جاءتـه الولايـة طائعـة منقـادة ، عـلى طبـق مـن ذهـب، مـن غـير موعـد أو ترقـب لمـا اشـتهر بـه مـن الزهـد والـورع والتقـوى، المتمثـل في عـدم إنشـغاله بالسـلطة، ولا بالسـعى لنيلهـا، حتـى تـم إختيـاره لولايـة عـرش الفـور، خلفـاً لأخيـه السـلطان محمـد تـيراب، ونُـودِي بـه سـلطاناً، لعـدم وجـود مـن هـو أكفـأ منـه وأهـلاً لذلـك المنصـب.

الأنسان والأرض في دارفور:

لـم تكـن الأرض في يـوم مـن الأيـام مـن المـوارد النـادرة في دارفـور. ومـع ذلـك صـار توزيعهـا والتـصرف فيهـا حقـاً أساسـياً للدولـة. فـأول سـلطان مـن سـلاطين الفـور، يقـوم بوضـع سياسـة شـاملة إزاء الأرض، هـو السـلطان مـوسى بـن السـلطان سـليمان سـولونج(1670-1682م) الـذي اعتـبر كل أراضى السـلطنة، ملـكاً خاصـاً لـه ، وقـام بتقسـيم السـلطنة إلى أربـع مقاطعـات كبـيرة، بحيـث جعـل عـلى كل منهـا نائبـاً لـه، يسـمى الملـك أحيانـاً، والمقـدوم• في غالـب الأحيـان ، بينمـا سُـميت التقسـيمات الداخليـة، لتلـك المقاطعـات بالحواكـير• في مناطـق الإسـتقرار ، وبالديـار عنـد العـرب الرَحـل. كمـا قّسـم الباديـة وخـص كل قبيلـة بعـين مـن الأعيـان، يُجبـي لـه زكاتهـا، وفي عهـد هـذا السـلطان، كان المقاديـم هـم المنـوط بهـم، جبايـة الـزكاة، مـن الباديـة بينمـا يقـوم ملـوك الجبـاة بجمـع الفطـرة والعشـور، مـن مناطـق الاسـتقراروالحضر. وقـد جـرى عـلى هـذا النظـام، جميـع السـلاطين، الذيـن جـاءوا بعـد السـلطان مـوسى، إلى انقضـاء السـلطنة في عـام 1874م[14] وبذلـك يكـون السـلطان مـوسى (1670-1682)، قـد جـرَّد النـواب الأوائـل (الملـوك والمقاديـم) مـن

الذين تم تعيينهم في عهد والده السلطان سليمان سولونج (1640-1670م)، من السلطة الإدارية، كما جرَّدهم من القوة الإقتصادية أيضاً [15]. بجعله ملكية الأرض والتصرف فيها في يده ، بعد أن كانت في أيدي أولئك النواب. فالتجريد الإداري، قد صاحبه تجريد إقتصادي أضر بمصالحهم التى أرتبطت ولفترة طويلة بتلك المقاطعات. وبالرغم من تلك السياسة الإدارية، التي سار عليها السلطان موسي، إلا أن الأرض في مجتمع الفور لم تصبح مجرد وحدة إنتاجية، توفر سبل كسب العيش فحسب، وإنما ظلت تمثل أساساً مهماً في تشكيل المجتمعات، وتوجيه نشاطها، من خلال تحديد علاقة الإنسان بالأرض في جوانبها الإقتصادية والقانونية، وبتسليط الضوء على هذه الأرض وما تفرضه على الإنسان من أنماط الحياة المعيشية، نستطيع أن نفهم جانباً مهماً من حياة انسان دارفور، وسلوكه الإجتماعي، والسياسي، والإقتصادي[16] ومن هنا جاء اهتمامنا، بدراسة وضع العرب في دارفور، وعلاقتهم بالأرض، لمعرفة مدى تأثيرها على نظامهم الإقتصادي والإجتماعي والسياسي، خاصة وأن وضع الأرض، في سلطنة الفور، قد ظل على الدوام مرتبطاً بأوضاعها السياسية. لا سيما وأن كل سلطان ينجح في الوصول، إلى سدة الحكم، فإن أول برنامج سياسي يعكف على تنفيذه هو تحديد سياسته نحو الأرض ، والإعلان عن نظامه، الذي يكيف بموجبه، علاقات الأفراد والجماعات بالأرض، وحقوق ملكيتها وكيفية إستغلالها.

فهناك أرض المرعي التي تخصص لتربية الحيوان، لا للفلاحة. وفي هذه الحالة تكون العلاقة الإنتاجية علاقة جماعية بحكم ظروف المرعي ، بمعني أن الأرض تكون أرضاً مفتوحة للقبيلة كلها. وإنسان بهذه الوضعية غالباً ما يكون إنساناً متجولاً، دائم البحث في طلب الماء والكلأ لحيواناته. ولذا فإن العلاقة القانونية بينه وبين هذه الأرض، تنبع من أن أرض المرعي « أرض مشاع» أي ملك للجماعة أو القبيلة. فهي المسؤولة عن حمايتها، من تغول القبائل الأُخرى، سواء كان ذلك بالنزوح الدائم إليها، أو النزول بها من أجل المرعي في مواسم معينة. بل وإن القبيلة مسؤولة كذلك من تنظيم الرعي ودورته السنوية، بما فيها رحلة الشوقارة باتجاه الجنوب في فصل الخريف ، ورحلة النشوق باتجاه الشمال أو الجزو في فصل الشتاء ، وفترة الدمر حول الوديان ومشارع المياه في فصل الصيف . أما السلطة الحارسة لهذه الأرض، فيمثلها شيخ

القبيلة، يعاونه في ذلك حملة العُرف وحفظة التقاليد ، الذين يمثلون السلطان في أقاليمهم المختلفة ،وينفذون الأوامر السلطانية التي يصدرها السلطان المعني [17].وعليه فمن الناحية النظرية، فقد كانت ملكية السلطان لأراضي السلطنة ملكية مطلقة، مدعومة بالأعراف المحلية والشريعة الإسلامية، لتبقي في يده كرأس للدولة . ولكن من الناحية العملية، فقد تمكن السلاطين من ممارسة هذا الحق- في أغلب مناطق الدولة- بالرغم من وجود مناطق بعيدة عن متناول أيديهم وهيمنتهم الفعلية. مما جعل ملكية السلطان موجودة نظرياً في تلك المناطق، ولكنها مدعومة بقانون « دالي» الذي ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم في دولة الفور .[18] خاصة وأن الفقهاء وحفظة التقاليد والأعراف، والعلماء في دولة الفور- قد كانوا يتمتعون بنفوذ روحي وإجتماعي كبير، في مجتمع الفور ، لإحترامهم العدالة ونشر ألويتها- ولكنهم لم ينجحوا في تكوين سلطة دينية، أو قوة سياسية، ذات تأثير عملي، يستطيعون بواسطتها إرغام السلطان، على فعل شئ ما لمصلحتهم، لإنعدام الرقابة على تصرف السلطان، بل ولا سبيل إلى محاسبته، باعتباره صاحب الصولجان، والنفوذ المطلق في الدولة.وبإتجاه النظام السياسي للدولة نحو المركزية في السلطة، في عهد السلطان موسى (1670-1682م)، فقد أدي ذلك بدوره إلى الزيادة في معدل منح الإقطاعيات والحواكير، لإعتماد السلطان،على أصحاب تلك الإقطاعيات والحواكير، بحكم ولائهم له، وبالمقابل فقد ساند هؤلاء السلطان لتعزيز عطاياه لهم، ولضمان بقائها في أيديهم ، وفي أعقابهم عند الوفاة أو العجز ، لعامل كبر السن والتقدم في العمر [19]. وبظهور العقود والمحارم التي بموجبها، تمنح الإقطاعيات والحواكير، في عهد السلطانين، أحمد بكر بن السلطان موسى (1682-1722م)، والسلطان محمد دورا (1722-1732م) باعتبارهم من أوائل السلاطين الذين وجّهوا بمنح عقود الجاه والإمتياز، المعفاة من الضرائب، وكل عوائد الدولة، للفقرا والعلماء الذين كانوا يقومون بخدمة الكتابة والقضاء، والدعاء للسلطان بالنصر على الأعداء، وإقامة الشعائر الإسلامية، وتعمير المساجد وإمامة الصلوات. وما يؤكد ذلك، هو عثور الباحث، على أكثر من ثلاثين عقداً، تناولت هذا الجانب ، وخاصة تلك العقود الممنوحة لبعض أسر الفقرا والعلماء وشيوخ القبائل ، الذين كانوا يشكلون السند السياسي و يقدمون الدعم العسكري للسلطان ، عندما يواجه خطراُ خارجياُ أو داخلياُ يتهدد دولته . وقد صدرت تلك العقود في عهد كل من

السلطان أحمد بكر1682-1722م ، والسلطان محمد دورا 1722- 1732م [20].
واللذان كانا يمنحان وضعاً مميزاً للفقرا والعلماء في سلطنة الفور. والمتأمل لتلك العقود، يجد أن السلطان، قد يتنازل عن نصيبه في الإقطاع، لذرية فقيه من الفقهاء، أو عالم من العلماء بحيث لا يقربهم أحد من الجباة أو المقاديم أو الشراتي ، وأبناء السلاطين وغيرهم، والراجح أن هذا التنازل، من السلطان لهؤلاء الفقرا، قد كان مجرد وسيلة من الوسائل ، لإستنفار طبقة الفقرا والعلماء، لمساندة الوضع السياسي القائم في الدولة واعطائه الصفة الشرعية.وبالرغم من وجود هذه الوثائق، التي تنص صراحة على ملكية هؤلاء الفقرا للأراضي، وعلى تمتعهم بحقوق الملكية، إلاَ أن المالك الحقيقي للأرض هو السلطان ، فهو الذي يستطيع أن ينزع الأرض، في أي وقت شاء ويعطيها لمن يشاء. لأن الحاكورة أو الإقطاع في الغالب تعْطى مقابل خدمات تُقَدم للسلطان. فإذا مات صاحب الحاكورة أُعطيت لغيره أو لذريته. ممن لديه القدرة على تقديم نفس الخدمة للسلطان . أما إذا وقع في سخط السلطان أُخذت منه الأرض وبلا مقابل أو تعويض[21].ولهذا السبب، ظل سلاطين الفور،يؤكدون بقاء حق ملكية الأرض لصاحبها، وفي ذريته، مما جعل أصحاب الحواكير، يحرصون كل الحرص علي عرض عقودهم ، وحججهم على كل سلطان جديد، ليُقر لهم بأرضهم[22]. وبفعل تلك الإقرارات، ظلت بعض الأراضى باقية في حيازة بعض الأسر، بما يشبه الدوام ، ومنها أُسرة الشيخ سليمان محمد سليمان الزيادي من ذُرية الفقيه عبد الحميد الجابري بمليط. وقد كان تسليم الأرض، لصاحب الاقطاع أو الحاكورة، يتم عبر مراحل محددة، وبشروط لا يتم التملك إلا بها. منها رغبة السلطان في إقطاع أرض معينة لشخص معين. ثم تليها المرْحلة الثانية: وهى: أن يرسل السلطان من قبله من يقف على تلك الأرض، ليحدد حدودها على الطبيعة بالمشي حولها، وعادة ما يحضر هذه المرْحلة، موجًه السلطان، وصاحب الإقطاع ، ومندوب عن حاكم الإقليم الذي يوجد بداخله الإقطاع أو الحاكورة، وأصحاب الأراضي المجاورة وبعض الشهود. وخير دليل يقوم على تمتع بعض شيوخ القبائل ، بمثل تلك الحقوق الممنوحة لهم من قبل سلاطين الفور. هو وجود بعض الوثائق، بحوزة نفس الأُسرة التي سبق وأن أشرنا إليها، صادرة من السلطان محمد تيراب (1752-1787م) الذي قام بمنحهم أرضية « الثمرة» ذات الحدود المعلومة، للفقيه أحمد وأخيه الفقيه

عبد الله من ذُرية الفقيه يحي عام 1772م . وقد كان مُوجَّه السلطان محمد تيراب عند ترسيم حدود تلك الحاكورة، هو الملك إسماعيل.[23] .وهناك وثائق أُخرى، وُجدت بحوزة المرحوم، الشيخ إبراهيم حولي علي الزيادي تشير على أن السلطان محمد الفضل (1803-1839م)، قد منح جده الفقيه صالح على الجنداوي، حقوق الشرب في منطقة « جبل بسم الله» التي لا تبعد كثيراً عن العاصمة الإدارية للزيادية « الخريط»أو الكومة الحالية [24]. كما قام نفس هذا السلطان في عام 1811م، بمنح أرضية « الكومة» كإقطاع للفكي صالح على الجنداوي ، والذي قام بترسيم حدودها، مُوجَه السلطان الفلقناوي « يعقوب « وراس التكناوي محمد خليل[25].

كما قام السلطان محمد حسين (1839-1873م)، بمنح زُعيم الزيادية « مرمِي ودْ سلْمان» حاكورة « أبو مغير» في دار بيري. عندما تزوج هذا الزعيم إبنة السلطان المير « أُم بريمة» عام 1856م[26]. إلا أننا نلاحظ بأن هناك جهات كان لها أثر فعلي، في الحد من سلطة السلطان محمد الحسين مؤخراً. ويُعْزى ذلك لضُعْف هذا السلطان، الذي تمثل في تقدمه في السن ، واصابته بالعمي في العام 1856م ، الأمر الذي جعله عرضة لتأثير رجال البلاط والحاشية ، ومن المنافسين له في السلطة والنفوذ ، وخاصة عندما أصبح منصب المقدوم وراثياً، بحيث تحول المقاديم تدريجياً إلي أمراء حرب يتحركون بقواتهم هنا وهناك، إلي مناطق النزاع القبلي والتمرد علي الدولة . حتي أن الأميرة الإيا باسي «زمْزمْ» قد أصبحت تطوف على البلدان والمناطق، وتجلس للنظر في مخالفات الأراضي، والفصل بين المتنازعين. بل وظلت تُصْدر العقود والحجج مختومة بختمها.[27] فأرتفع تبعاً لذلك نفوذ الأُسرة المالكة، من أمراء وأميرات، وأنسباء، وازدادت الأراضي المخصصة لهم، بشكل واسع في عهد هذا السلطان، مما يدل على تضعضع سلطته، وضُعْف نُفوذه .والشاهد على ذلك، هو قيام السلطان محمد الحسين نفسه، بمنح أنسبائه الزيادية مجموعة من الحواكير هى: دار الدبَّة وكرْكرْ جاخير، وحمرو، وغبيشة روَية[28] ، ودار مجامجْ، والكراتيبْ ، وفُولة الدَرة والكبيرْ، وقِريقيطْ بشمال دارفور[29] بالإضافة إلى حواكير، جنْقلْ، وأم ثلاثينْ، بشرق دارفور، والتي أصبحت مؤخراً مصدراً من مصادر الصراع والنزاع، حول الحدود، وملكية الأراضي، وحق جباية العشور، بين الزيادية وجيرانهم البرتي[30].

علاقة مشائخ العرب بالأرض :

أما فيما يختص بعلاقة شيوخ العرب بالأرض ومدى تأثيرها على نظامهم الاقتصادي والإجتماعي. فقد كان لمنح تلك الأراضي – بواسطة السلطان محمد الحسين 1839-1873م إلى مشايخ الزيادية – مردوداً إقتصادياً لا بأس به عليهم. بحيث تحولوا من رعاة متجولين في البادية بمواشيهم، من فلاة إلى أُخرى، إلى أسياد طين- أي مالكين للأراضي والحواكير – التي ساهمت إلى حد كبير، في إستقرار قطاعات مُقدَرة منهم، بحيث أصبحت تعيش حياة الحضر، فارتبطت بالأرض لإستثمارها والمحافظة عليها – كوحدة إنتاجية – من تغول القبائل الأُخرى سواء أكان ذلك بالنزوح الدائم إليها، أو النزول بها من أجل المرْعى في مواسم معينة، وذلك بالاعتماد على ما تدُره عليهم من أموال وغلال. وبموجب تلك العُقُودْ والمنح فقد صار لكل قبيلة الحق في قبول أو رفض إستضافة مجموعات من القبائل الأُخرى في أراضيها، سواء كان ذلك بغرض الزراعة أو بغرض الرعي . بل وقد أصبح في مقدور الزعامة لأي قبيلة صاحبة اقطاع أو حاكورة ، فرض شروط معلومة ، أو ضريبة إنتاج محددة ومتفق حولها ، على أولئك الوافدين لديارهم، علاوة على تلك الضرائب التي تفرضها السلطة المركزية في الدولة . لأن السلطان نادراً ما يتدخل في الشؤون المحلية لأصحاب الحواكير، لأنه يكتفي فقط بدخله الذي يأتيه في هيئة زكاة ، من البادية، ومن الفُطْرة والعُشُور التي تُجْمع من سكان الحضر، ومن نصيبه من قانون دالي، الذي هو عبارة عن حصيلة الغرامات التي تفرضها المحاكم، التي تُعْقد في مختلف مناطق السلطنة ، للنظر في النزاعات بين الأفراد والجماعات ، واصدار الأحكام المختلفة .[31] وقد ظل أولئك المشايخ القبليين ، يعيشون على ريع تلك الحواكير، وما تدره عليهم من دُخُول مادية وعينية، عن طريق إستزراع الوافدين إلي ديارهم، وذلك بمنحهم بعض الأراضى للإستقرار وأُخرى للزراعة، على أن يلتزموا بدفع العشور فور حصاد المحصول مباشرة لشيخ القرية أو مالك الحاكورة ، سواء أكان ذلك المحصول قطناً أو ذرة أو صمغاً ، وعادة ما تُؤخْذ العشور عيناً بنسبة ثابتة تساوي 10 % ، من أي محصول يقوم بإنتاجه المزارع الوافد[32]. كما كان لمشايخ القبائل أصحاب الحواكير الحق في أخذ الثُلْثْ، من حصيلة إيرادات الغرامات التي تصدرها المحاكم، التي يعقدها المشايخ، في مناطقهم الداخلة في دائرة اختصاصهم ، للفصل بين المتخاصمين في

القضايا البسيطة، كقضايا الأذي البسيط ، والزنا والسرقات وخلافه.[33] وبالتالي فان أي حديث عن أن العنصر العربي لايمتلك وجود فاعل ومؤثر في دارفور ، وفي عهود كل السلاطين الذين تعاقبوا علي سدة الحكم في دارفور ، من لدن مملكة الداجو في القرن الثاني عشر الميلادي ، ومملكة التنجر في القرن الرابع عشر الميلادي ، وسلطنة دارفور في عهودها المختلفة ، يصبح قولاً مجانباً للصواب ، ومجرد افتئات ،بل و افتعال معركة في غير معترك . خاصة وأن دارفور تسع الجميع . مما يجعل أي حديث عن مواطنين جدد قولاً مردوداً علي صاحبه ، لأنه وبكل بساطة يظل كلاماً لا تسنده وقائع ولا أدلة أو شواهد موثقة ، بل ويتعارض مع ما كان سائداً في دارفور في الأزمان السابقة ، حيث كان الاحترام متبادلاً بين شيوخ العرب ، والسلاطين والملوك ، والشراتي والعمد ، لكل قبائل دارفور بلا استثناء . وخير شاهد علي ذلك ما كانت عليه الإدارة الأهلية في دارفور، من تناغم وانسجام وتعاون واحترام متبادل ، طيلة فترة الحكم الثنائي ، و فترة الحكومات الوطنية ، ما عدا فترة الحكم المايوي الذي قام بالغاء الإدارة الأهلية ، واستعاض عنها بالحكم الإقليمي ، ذلك النظام الذي ترك فراغاً ادارياً تسبب في غياب سلطة ونفوذ الإدارة الأهلية ، التي كانت قادرة علي ضبط سلوك أفرادها ومراقبة حركتهم ، وتوفير الأمن والاستقرار ، وتحصيل الضرائب ، ومنع الاحتراب بين الكيانات المختلفة ، التي كانت تشكل النسيج الاجتماعي في دارفور .لأنها كانت هي السلطة الأهلية الأقدر علي حفظ النظام ، وتنفيذ الأحكام ، واظهار الولاء والطاعة للحكومة المركزية ، أياً كانت شمولية عسكرية ، أو ديمقراطية، إذ اعتمد عليها البريطانيون في تطبيق الحكم غير المباشر ، بحجة أن العرف القبلي قد كان ممارساً بواسطة أولئك الزعماء والمشايخ ، عند الفصل في الخصومات ، التي تنشأ بين أفراد قبائلهم ، بحيث صدر بشأنهم قانون مشايخ الرحل في العام 1922م ، والذي بموجبه تم منحهم سلطات قضائية ومالية محدودة .

لقد ظلت النظم القبلية في مديرية دارفور سائدة أكثر من سيادتها في شمال السودان ، والمديريات النيلية، خاصة وأن مديرية دارفورقد كانت أكثر صلاحية لتطور السلطات القبلية من بقية المديريات الأخري . فقد أقام في الجزء الشمالي والشمالي الشرقي من دارفور ، رعاة الإبل مثل الزغاوة والماهرية والجلول والمحاميد، والعريقات، والعطيفات، والبني حسين والميدوب

والزيادية في وئام وتكامل اقتصادي واجتماعي مع القبائل التي عاشت على الزراعة ، مثل التنجر والفور والبرتي، بينما عاش المزارعون الفور في أواسط المديرية ، والمنطقة الجنوبية الغربية، وانقسم الرعاة من البقارة إلى عدة قبائل هي الرزيقات والتعايشة والهبانية والمسيرية ، واحتلوا المنطقة الجنوبية من المديرية[34]. ولما تولى البريطانيون المسؤولية المباشرة على دارفور، بعد نجاحهم في القضاء على المهدية في معركة كرري الشهيرة في 2 سبتمبر 1898م، والقضاء على مقاومة السلطان على دينار عام 1916م، اقترح مدير مديرية دارفور – بنس بمبروك• - تكوين إدارة مباشرة على دارفور من خلال حكومة بيروقراطية، إلا أن النقص في الكادر الإداري واتساع المديرية، وصعوبة المواصلات، قد أجبر الإدارة البريطانية على اعتماد سياسة الحكم غير المباشر، المطبق في بقية أجزاء السودان، وخاصة في المديريات الشمالية ، عندما بدأت الإدارة البريطانية التفكير في التعاون مع السلطات القبلية التقليدية . ولذلك فقد شهدت السنوات الأولى للإدارة البريطانية في دارفور محاولات جادة لتوطين القبائل في مجموعات متآلفة ، خاصة وأن بعضها قد تعرض للتهجير على أيام المهدية ، تنفيذاً لسياسة الخليفة عبدالله التى قضت بهجرة معظم قبائل دارفورالي أم درمان لتجديد البيعة ، وتأكيد الولاء والطاعة للخليفة عبد الله . ونتيجة لذلك أصدر مدير المديرية منشوراً- بعد ضم دارفور إلى حكومة السودان عام 1917م ـ طلب فيه من جميع أهالي دارفور المنتشرين في المناطق النيلية وكردفان، العودة إلى ديارهم لزراعتها وتعميرها[35].ومن أهم الأسباب التى دفعت بالإدارة البريطانية إلى انتهاج سياسة الحكم غير المباشر في دارفور ، هو نومالمهدية الجديدة، التى أكد مخاطرها مدير المديرية- بنس بمبروك- في عام 1923م» عندما ذكر بأن نفوذها قد اكتسح أرجاء المدن والأرياف ، وخاصة مناطق الزيادية في مليط والكومة ، وأم الحسين، ومناطق الميدوب ، والمناطق الأخرى المجاورة لها، وأن السيد عبدالرحمن المهدي قد استطاع عن طريق شهرة والده ، أن يجذب إليه جميع من كانت ميولهم الدينية والقبلية مهدوية كالزيادية والميدوب[36]. وحتى لا يستطيع السيد عبدالرحمن المهدي، استخدام هذا النفوذ كوسيلة للحصول على ولاء وتأييد أفراد القبائل من وراء ظهر زعمائها الموالين للإدارة البريطانية، رأت الحكومة ضرورة تدعيم وتنظيم السلطات القبلية في دارفور، متى كان ذلك ضرورياً، وتفويض مزيد من السلطات لزعماء القبائل تجعلهم مسؤولين عن

الإدارة الفعلية لقبائلهم، كدرع واقٍ لهم من الإثارة التي يمكن أن تسببها الحركة المهدية الجديدة ، بقيادة السيد عبدالرحمن المهدي . ولتحقيق ذلك سعت الإدارة البريطانية إلى تقويّة السلطات القبلية كوسيلة لربط الزعماء القبليين بها.[37] ولتنفيذ تلك السياسة علي أرض الواقع بدأت الاستعدادات الفعلية لتطبيق قانون سلطات المشايخ لسنة 1928م، عندما اتجهت الإدارة البريطانية في دارفور نحو تجميع القبائل ، ووضعها تحت رئاسة قبائل أخرى أكبر منها ، تمهيداً لإجراء تقسيم الوحدات الإدارية التي تتبع لها تلك القبائل ، على أسس جغرافية واقتصادية، بدلاً من الأساس القبلي المحض، كخطوة في طريق أذكاء الشعور القومي، كما كان الغرض من ذلك أيضاً تخفيض تكاليف الإدارة الأهلية في شمال دارفور، إلا أن الإدارة البريطانية قد أدركت مؤخراُ بأن ذلك لن يتأتى إلا بدمج بعض المراكز في بعضها البعض، فأصبحت كل القبائل في شمال دارفور تتبع لمركز واحد هو مركز كتم ، حيث يقيم المفتش الانجليزي المستر مور [38]. فلهؤلاء الذين يسعون إلي زعزعة الأوضاع في دارفور ، ويدعون إلي الفتن والحروب بين القبائل ، لخدمة أجندة سياسية محددة ، نقول لهم من منكم لم يسمع بدار الرزيقات ، ودار المعالية ، ودار بني هلبة ، ودار بني حسين ، ودار الماهرية ، ودار المحاميد ، ودارالعريقات ، ودار العطيفات ودار الجلول، ودار الزيادية ، ودار زغاوة ، ودار ميدوب ، ودار البرتي ، ودار مساليت ، ودار تامة ، ودار قمر .. الخ .

بل ونقول لأصحاب الأجندات الخفية ، ودعاة نشر بذور الكراهية بين مكونات دارفور،لاقناع أسيادهم وأو لياء نعمتهم بأن دارفور غير آمنة ، وبالتالي فلا بد من بقاء اليوناميد . عليهم أن يستعدوا لدفع فاتورة السلام واستحقاقاته ، ومطلوبات مرحلة مابعد نجاح ثورة ديسمبر المجيدة ، كما وعليهم مباركة اتفاقية السلام التي وقعت بين الحكومة الانتقالية ، والجبهة الثورية في مدينة جوبا عاصمة دولة جنوب السودان في الثالث من أكتوبر 2020م . خاصة وأن السلام يعد مطلباً ملحاً تسعي لبلوغه كل المجتمعات البشرية ، وهو كذلك قضية محورية ظلت تحظي باهتمام بالغ من جميع الدول ، باعتباره الركيزة الأساسية لنموها وتطورها ونهضتها وازدهار الحياة فيها . ولذلك فإن السلام في أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ، قد بات هو الشغل الشاغل للعديد من القيادات السياسية ، والمنظمات الدولية ومنظمات

المجتمع المدني ، بهدف القضاء علي أسباب النزاعات والصراعات ، التي ظلت تنشب من وقت لآخر ، بين الدول وبعض الكيانات القبلية داخل الدولة الواحدة . وعليه فإن المواطنين في شمال دارفورعلي استعداد وجاهزية تامة لتنفيذ بنود اتفاقية السلام في مساراتها المختلفة ، حتي تبلغ غاياتها المرجوة من خلال مشاركتهم كإدارات أهلية منوط بها التبشير باتفاقية السلام ، وترجمتها علي أرض الواقع ، لينعم الناس بالحرية والعدالة والسلام ، باعتبارها من القيم والمفاهيم التي نصت عليها الوثيقة الدستورية .

الخاتمة :

ولأهمية السلام في حياتنا ، لابد من نشر ثقافة السلام بين المواطنين في الولاية أو الاقليم المعني ، وذلك باستنفار الناس وتعبئة جهودهم لضمان استمرار واستدامة السلام ، وتقوية أسس العدل وتوفير الأمن والاستقرار ، ومحو آثار الحرب ، واستنهاض الهمم لصياغة سلوك جديد وغير تقليدي، يتناسب وظروف السلام ، ويمنع أسباب الردة والنكوص المتمثلة في عودة النزاع مجدداً . منطلقين من بعض المسلمات التي لا بد وأن يعيها كل مواطن في دارفور ، يتطلع لبناء السلام ، والمحافظة عليه واستدامته . خاصة وقد تترتب عليه جملة من الإستحقاقات ، وهي أن لا تنمية إلا في ظل السلام ، ولا أمن ولا استقرار إلا في ظل السلام ، ولا تعليم فاعل ومؤثر بلا سلام ، كما ولا يمكن استخدام الموارد البشرية لدعم التعليم الجيد والنوعي، إلا في ظل سلام حقيقي يعيشه سكان دارفور ، بمختلف انتماءاتهم وميولهم الفكرية والسياسية والثقافية . وكذلك لا تتحقق الوحدة الوطنية إلا في ظل السلام ، بل ولا عدالة اجتماعية ينعم بها مواطن دارفور في المدن ، والقري والبوادي والأرياف ، إلا بتحقيق السلام . الذي من خلاله يتحقق الانتاج وزيادة الانتاجية ، والمشاركة السياسية الفاعلة التي يمكن أن تتحقق علي أرض الواقع ، بحيث تسمح الأوضاع في كل الاقليم وولاياته المختلفة باجراء انتخابات حرة ونزيهة ، تسمح بالتداول السلمي للسلطة والقبول بالآخر .وتعمل علي نبذ خطاب الكراهية ، والدعوة الي الجهوية والقبلية والعنصرية والمناطقية البغيضة ، التي تفرق ولاتجمع ، بل تدعوا الي الفرقة والتجزئة والانقسام ، ولنا في انفصال جنوب السودان مكوناً دولته المستقلة العظة والاعتبار .

النتائج :

إن العرب قد شكلوا الدعم العسكري والسند السياسي لسلاطين دارفور من لدن السلطان سليمان سولونج 1640-1670م وحتي عهد السلطان محمد حسين 1839-1873م .

إن سلاطين الفور قد كانوا يهبون مشايخ العرب الحواكير والديار، نظير ما يقدمونه من خدمات، تمثلت في الزكوات ، والدعم العسكري الذي أسهم بشكل ملحوظ في بسط هيبة الدولة ، وشجع علي نشر الاسلام وسط القبائل الوثنية .

التوصيات :

هناك ضرورة قصوي لتناول موضوع الحواكير والديار بالبحث العلمي الرصين ، وذلك لتقليل فرص الاحتكاك بين البدو والمزارعين حول المسارات والمراحيل .

دراسة امكانية اثبات حقيقة أن الصراع القائم في دارفور ، ليس صراعاً بسبب قلة الموارد . وانما صراع بسبب انشاء أمارات جديدة في ديار وحواكير الآخرين . الأمر الذي يتنافي ويتعارض مع الأعراف والتقاليد السائدة والمعمول بها في دارفور منذ مدة ليست بالقصيرة .

المصادر والمراجع:

(1) يوسف فضل حسن ، مقدمة في تاريخ الممالك السودانية في السودان الشرقي، 1450-1821م، الدار السودانية للكتب ، 1971م ، ص،82
(2) نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان ، ج1،ط1، القاهرة ، 1903م ، ص،72 .
(3) موسي المبارك الحسن ، تاريخ دارفور السياسي ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، 1967م ، ص، 20.
(4) محمد بن عمر التونسي ، تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان (تحقيق)د. خليل محمود عساكر ، ومصطفي محمد مسعد ،الدار المصرية للتأليف والنشر ، القاهرة ، 1965م ، ص، 370،371.
(5) Lampen, G.D. "History of Darfur" S.N.R.vol.31,(1950)partII,p.172.
(6) نعوم شقير , مرجع سابق ، ص471.
(7) يوسف فضل حسن ، مرجع سابق ، ص88.
(8) نعوم شقير ، مرحع سابق ، ص 444،445.
(9) نفس المرجع ونفس الصفحة .
(10) محمد عبد الرحيم ، مملكة المسبعات ، مجلة أم درمان ، السنة الأولي ، العدد الرابع ، أكتوبر 1936م ،ص ، 97،98 .
(11) نعوم شقير ، مرجع سابق ، ص 450، 452.
(12) O,Fahey, R.S. State and Society in Darfur ,London, 1980,p, 147.
(13) الكوركوا: هم المحاربين من حاملي الحراب Ibid,p,147.
(14) محمد ابراهيم أبو سليم ,الفور والأرض ,وثائق تمليك ، كراسة رقم (10) ، 1975م ، ص13 .
(15) المقدوم : هو حاكم الولاية أو المقاطعة ،أو الاقليم من قبل السلطان ، ومن مهامه ادارة الكيانات القبلية التي تقطن داخل اقطاعه أو اقليمه . أنظر Administration of Northern Magdumate, ,182/33/N.R.O.Darfur, 1: pp., 26, 27.
(16) نعوم شقير ، مرجع سابق ، ص472 .
(17) محمد ابراهيم أبوسليم ، مرجع سابق ، ص 47،48 .
(18) نفس المرحع ، ص 47 .
(91) نفس المرجع ، ص 58،59.
(20) قانون دالي : ان كلمة دالي بلغة الفور معناها «لسان» ويراد بقانون دالي لسان السلطان أو أوامره ، وقد جمع الفور القوانين العرفية كلها في كتاب واحد عرف « بقانون دالي « وهو بمثابة قانون الجزاء أو القانون الجنائي، ويقوم بتنفيذه المقاديم ، ومن دونهم من الحكام بالاتحاد مع أصحاب الاقطاعيات والحواكير وشيوخ القبائل . أنظر : نعوم شقير ، مرجع سابق، ص 473،474.
(12) نعوم شقير ، مرحع سابق ، ص 473 .
(22) محمد ابراهيم أبو سليم ، مرجع سابق ، ص 72 .
(23) وثيقة رقم (1) عبارة عن نزاع حول اقطاع أرض الثمرة بين الفقيه يحي من ذرية الفقيه عبد الحميد الجابري والفقيه مصطفي في العام 1723م .

(42) محمد ابراهيم أبو سليم ، مرجع سابق ، ص 65 .
(25) وثيقة رقم (2) عبارة عن خطاب من السلطان محمد الحسين الي كافة من يقف علي رسمه الخاص بأرضية الثمرة الممنوحة لذرية الفقيه يحي بن عبد الحميد الجابري من قبل السلطان محمد تيراب « كجاه « .
(26) وثيقة رقم (3) خاصة باقطاع الثمرة الممنوح من السلطان محمد تيراب كجاه للفقيه أحمد وأخيه عبد الله من ذرية الفقيه يحي عام 1773م .
(27) .p,98,1528/97/N.R.O. Misc,1
(28) 2Darfur-3KutumA: Subject : Hawakir of Zayadia : 6/2/N.R.O:41 pp., 21, 22, 23. ,1-3-in Northern Darfur District, N.DD Tribes, 19 Subject: Tribal inter-tribal,5/2/And F.Uni.Lib.P.A.N.DD,66-B-4 Questions, Magdumate area, case of Zayadia Hakura " Abu Makhair' in Dar Beiri, pp,1,2,3
(29) .opcit,pp,1,2,3 ,5/2/N.D.D.66-B-4
(03) وثيقة رقم (4) عبارة عن تنوير بالحكم الصادر من القاضي محمد بن القاضي خليل من طرف ستنا ايا باسي (الميرم زمزم) بخصوص الأرض المتنازع حولها بين الشيخ راجل والفقيه بخيت من ذرية الفقيه عبد الحميد الجابري ، ص 243.
(31) . opcit,p,25 :6/2/N.R.O.2Darfur-3KutumA,41
(32) .Ibid,p,25
(33) .Ibid,pp,21,22
(34) نعوم شقير ، مرجع سابق ، ص 474.
(35) F.Uni.Lib.P.A.N.DD.665/2/4—8- ,opcit,pp,1.14-
(36) of Zayadia N.R.O.2Darfur- 3KutumA: 416/2/ :Hawakir
(37) In Northern Darfur Province, N.DD.Tribes, 191-3-, pp, 21, 22,
(38) N.R.O.Intel.1169/33/,Subject: Events in Darfur 18981912-
(93) ,Extract from (M.I.R),Military Intelligence Reports ,NO,194- ,1910,p,2.
(40) Darfur To Govenor General,25 May,1919.
(41) N.R.O. 2Darfur-3Kutum A, 416/2/, Governor
(42) N.R.O. 2Darfur -3Kutum A,Governor Darfur To Civil Secretary ,15.11.1924,p,66.
(43) Ibid , Governor Darfur To Civil Secretary , 22January,1925, p,81 .
(44) N.R.O.Intel.Darfur,1182/36/,Subject:Native Administration,1925-1933,pp,26,27.